مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 289- 312

عن حوكمة الشركات ... مقاربة قانونية في المفهوم والآليات

ABOUT CORPORATE GOVERNANCE: A LEGAL APPROACH TO CONCEPT AND MECHANISMS

بولقواس سناء، جامعة عباس لغرور –خنشلة–، الجزائر، sanaboulagouas@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/04 **تاريخ قبول المقال:** 2022/03/11 **تاريخ نشر المقال:** 2022/06/06

الملخص:

أبرزت الأزمات المالية التي عانت منها عديد الشركات الدولية عن وجود نقص في عملية الإفصاح في التقارير المالية، وتدني الجودة في تقارير المراجعة المعدة، إلى جانب وجود فجوة بين النصوص القانونية في المادة التجارية مع ما هو حاصل من تطورات دولية، وكذا الممارسات السلبية التي أثرت على أداء هذه الشركات، هنا كان لزاما التوجه لتجسيد حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مقاربة قانونية، المفهوم، الآليات.

Abstract:

Numerous financial crises affected international companies have put forward the lack of disclosure in the financial reports and poor quality of audit reports. Furthermore, the gap between the legal texts and the international developments and the negative practices affected the performance of those companies, justify the need to embody corporate governance.

Key words: Corporate governance, Legal approach, Concept, Mechanism.

المقدمة:

ترتكز الحوكمة على أساس تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، من خلال تحديد مسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين، فالالتزام بمبادئ وقيم الحوكمة أثناء تنفيذ الأعمال هو المؤشر على شمولية وفاعلية الإدارة، وقد تزايد الاهتمام بمفهومها في العديد من الاقتصاديات سواء متقدمة كانت أو ناشئة، خلال العقود القليلة الماضية، كنتيجة للأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها عدد دول من شرق آسيا وأمريكا الجنوبية وروسيا في التسعينات من القرن العشرين، وكذا ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والمصرفية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال السنوات

2002–2008، وصولا ما شهدته أوروبا من أزمة تهدد اقتصادها.[1]

تضمن حوكمة الشركات من خلال مبادئها وإجراءاتها تحقيق حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وتطبيق الحوكمة ضمانة لتماشي الشركة مع أهداف المساهمين بما يعزز ثقة المستثمرين بكفاءة أداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات، ويعمل التوجه للحوكمة لتنظيم منهجية اتخاذ القرارات داخل الشركة، وهو عامل محفز لشفافيتها ومصداقيتها، ومن أهداف التوجه لتطبيق الحوكمة هو حماية المساهمين، وفصل السلطة بين الإدارة التنفيذية التي تسير أعمال الشركة وبين مجلس الإدارة المعد والمراجع للخطط والسياسات فيها، الأمر المعزز للشعور بالثقة في التعامل ويوجد الطمأنينة، كما أنها ضمانة لتمكين المساهمين وأصحاب المصالح من ممارسة الرقابة على الشركة بشكل فعال.

تؤدي الحوكمة الفعالة للشركات لضمان دقة التقارير المالية، وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على المخاطر، من خلال تلك الأسس والإجراءات التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، سواء من النواحي القانونية أو التمويلية أو المحاسبية، ومن ثم يمكننا القول بأن للمراجعة الداخلية دور هام في الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح، فهي الأساس للمراقبة الداخلية، كما يؤدي التدقيق الخارجي دورا كبيرا في الحوكمة إذ يساعد الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين عملياتها.

أمام المركز الذي أصبحت حوكمة الشركات تحتله في مجتمعات الأعمال، نتيجة للفضائح المالية التي شهدتها شركات عالمية كبيرة، ولأهميتها، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو مفهوم حوكمة الشركات؟ وماهي آلياتها؟

للإجابة عن الإشكالية السابقة نقسم دراستنا لثلاث مباحث، نبرز في الأول مفهوم حوكمة الشركات، وفي الثاني مبادئها، وفي المبحث الأخير الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات

لما كانت الشركة من العناصر الأساسية في عملية التنمية في أي اقتصاد كان، من خلال بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وكذا تفاعلها مع المحيط الداخلي والخارجي، وبالنظر لما شهده العالم من فضائح وأزمات هزت كبار الشركات في العالم، برز اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية وكذا الباحثين

[1] – عمامرة ياسمينة، تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية وتحديات تطبيقها في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة مسيلة، العدد الثاني، أفريل 2017، ص 1.

بهذه الأخيرة، فأصبحت تحتل مكانة هامة في كل من الدراسات الاقتصادية والقانونية، بالنظر للآثار الإيجابية التي تنعكس بتطبيقها على اقتصاد الدولة، فتطبيق الحوكمة في الشركات ما هو إلا إسقاط لسبل تنميتها انطلاقا من ضمان مصالح وأهداف المتعاملين فيها ومعها، ضمن إطار أوسع على المجتمع أو المحيط الكلي، من هذا المنطلق نبرز مفهومها على النحو التالي:

المطلب الأول: تـعريف الــحوكمة، نشأتها وتطورها

تقتضي منا دراستنا تحديد تعريف الحوكمة باعتبارها متغير الدراسة، بإبراز مختلف التعاريف التي أوردت لها، وكذا كيفية نشأتها وتطورها على النحو التالي:

أولا: تعريف الحوكمة

يعتبر مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة لمصطلح Corporate Governance، وقد حمل تصورا جديدا في إدارة ورقابة الشركات، وخصوصا المدرجة في البورصة يقوم على الشفافية والإفصاح، والإنصاف والمساءلة، وتعزيز ثقة المستثمرين والممولين، وأصحاب المصلحة في الشركات، حيث يعيد تشكيل وتنظيم الهيئة القائمة على إدارة الشركة، كما يوزع السلطات والمسؤوليات داخل هذه الهيئة، ويطرح شكل جديد لعملية اتخاذ القرار ويحرص على تعزيز الرقابة الشاملة على أداء الشركة لنشاطها وتسيير المخاطر باستحداث لجان متخصصة،[2] وقد تعددت التعريفات التي جيء بها نورد البعض منها:

الحوكمة الشركات: " هي عملية الإشراف على المؤسسة، وهي تتعلق بتحمل المسؤولية الإجمالية، وهذا يتضمن ضمان أن عمل المؤسسة يسهم في تحقيق رسالتها وغايتها وأن مواردها تستخدم بحكمة وبصورة فعالة، ترتبط الحوكمة بالإشراف والضمان وليس بالعمل في حد ذاته، وهي تعني ضمان أن المؤسسة تدار بطريقة جيدة ، دون الحاجة للتدخل في الإدارة ذاتها."[3]

عرفتها مؤسسة التمويل الدولية بأنها:" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها." وبأنها تختص:" بمجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها (أو مجلس مديريها) وشركائها وأصحاب المصالح الآخرين المرتبطين بها. كما توفر حوكمة الشركات الهيكلية التي يتم من خلالها وضع أهداف الشركة، وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة آداء الشركة. وينبغي أن توفر الحوكمة الحوافز

[2]– سالمي وردة، الاهتمامات التشريعية بحوكمة الشركات، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص 79، 80.

[3]– راشيل بلاكمان، ترجمة وجدي وهبه، حوكمة المؤسسات، مجلة روتس، مؤسسة تيرفند للتنمية، دون بلد الطبع، العدد 10، 2006، ص 5.

الملائمة للمجلس والإدارة، للسعي نحو تحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والشركاء، كما ينبغي لها أيضا أن تيسر الرقابة الفعالة، بحيث تشجع الشركات على استخدام مواردها بشكل أثر كفاءة.[4]

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها:" مجموعة من العلاقات التي تربط القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح".[5]

عرفها صندوق النقد الدولي بأنها:" الطريقة التي بواسطتها تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".[6]

عرفت أيضا بأنها:" مجموعة من القوانين والمعايير التي تحدد أساليب إدارة الشركات وأسس توزيع المسؤوليات بين أفراد الإدارة وتحديد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، وأسس تنظيم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والممولين (المساهمين والمقرضين) وأصحاب المصالح من ناحية أخرى. بحيث يطمئن الممولون إلى حسن استثمار الإدارة لأموالهم وكفاءتها في تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل، كذلك يؤكد مفهوم حوكمة الشركات معنى الرقابة الفعالة على الإدارة."

عرفت أيضا بأنها:" مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها، ولك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها، من أجل ضمان تطوير الاداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة".[7]

في التطبيق العملي يرتبط مفهوم الحوكمة في الأذهان بشكل مباشر بحقوق المساهمين، إلا أنه أيضا يهتم بمصالح باقي أصحاب المصلحة في الشركة، حيث أن هدف الحوكمة هو تحسين الأداء العام للشركات وتوجيهها إلى الوفاء بمسؤولياتها تجاه المساهمين والمقرضين وأصحاب المصالح من العملاء والمتعاملين

[4]– مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل حوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 7.

[5]– مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهي، غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 5.

[6]– تحريشي جمانة، حوكمة الشركات ... المفهوم والمبادئ، مجلة البدر، جامعة بشار، المجلد الرابع، العدد السادس، جوان 2012، ص 126.

[7]– بوقرة رابح، غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم والأهمية، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد بكلية العلوم الاقتادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6، 7 ماي 2012، ص 2.

والعاملين والمجتمع.[8]

من خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نقول إجمال معنى الحوكمة في النقاط التالية:

- مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على آداء الشركات.
- تعمل على تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- التأكيد على أن الشركة يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.

ثانيا: نشأة الحوكمة الأسباب والدوافع

تعود فكرة انتشار الحوكمة لانتشار الإدارة الاحترافية، وكذا تنامي سيطرة المديرين المحترفين على أمور الشركات في مختلف قطاعات الأعمال، وحتى بالنسبة للأجهزة الحكومية وشركات القطاع العام فإن دور الإدارة الاحترافية هو الغالب، وكان لتصاعد الدعوة للفصل بين الملكية والإدارة تأثير واضح في انتشار مفهوم الحوكمة،[9] لاسيما مع كبر حجم الشركات وتنوع مجالات نشاطها بالإضافة لضخامة رؤوس أموالها واستثماراتها، وافتقاد الكثير من الملاك في الشركات العائلية المقدرة والمهارات الإدارية اللازمة لتطوير أعمالهم، بسبب أحجام الشركات إلى جانب حجم عدد المساهمين في شركات المساهمة وغيرها من شركات الأموال، بالإضافة إلى تطور التقنيات الإدارية ولزوم الخبرة التخصصية لتطبيقها ومتابعة تطورها.

كما أن الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عديد الدول من شرقي أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن العشرين، كانت سببا في ظهور الحاجة الماسة للحوكمة.[10]

نتيجة لما أحدثته حركة العولمة من تغيرات جذرية في نظام الأعمال العالمي، تزايد الاتجاه في الكثير من دول العالم للأخذ بنموذج إداري متطور لمواكبة هذه التغيرات ويكون قادرا على تأمين هذه المنظمات إلى جانب التعامل الواعي مع مصادر الفساد التي تتعرض لها، وزادت هذه الحاجة مع اتجاه العديد من دول النامية إلى اقتصاد السوق وكذا تطبيق برامج لخصخصة شركات القطاع العام وإتاحة الفرص الأكبر للقطاع الخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وهو ما يستلزم وجود نظم ومعايير لضمان سلامة الإدارة في تلك الشركات وطنية كانت أو أجنبية حماية للاقتصاد الوطني.

مع كل هذه المستجدات تتأكد مرة أخرى أهمية وجود معايير لجودة الإدارة المحترفة في منظمات

---

[8]– علي السلمي، حوكمة الشركات ... سبيل لمكافحة الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 23، يونيو – أغسطس 2009، ص 16.

[9]– إبراهيم إسحق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، بحث مقدم استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص 23/22.

[10]– مركز أبو ظبي للحوكمة، المرجع السابق، ص 5.

الأعمال الوطنية وغير الوطنية، وهذا لضمان التزامها بالقواعد والأسس الموضوعية لمحافظة على مصالح الملاك والعاملين والمتعاملين معها، ومن هنا بدأ الاهتمام بفكرة الحوكمة في الشركات " Corporate governance"، فبالرغم من توافر الكفاءة والخبرة في المديرين المحترفين إلا أن هناك مشكلات تنشأ عن انفرادهم بالسلطة واتخاذ قرارات ينبغي الإفصاح عنها، منها تعرض المصالح "Conflict of interests"، والانحياز لفئة من الملاك أو العملاء أو المتعاملين واستغلال النفوذ لتحقيق منافع شخصية، وتسريب معلومات إلى المنافسين، والتحالف مع المنافسين ضد مصالح المؤسسة، وأخيرا قد يعمدون إلى فساد متعمد "Corporate fraud".

بالإضافة لكل ما سبق ثمة سبب آخر يدعو لفرض نظم ومعايير للرقابة على تصرفات المديرين المحترفين وهو ما شاع في العديد من الشركات من ارتفاع قيمة ما يقررون لأنفسهم من رواتب ومكافآت ومميزات باهضة.[11]

المشكلة أنه قد تنجح الإدارة في الكثير من الشركات في إخفاء حالات الفساد عن الرأي العام وعن المساهمين، ليس هذا وحسب بل أنها قد تنجح في إخفاء انحرافات بض شركات المحاسبة والمراجعة الكبرى وتواطئها معها لتحقيق مصالح خاصة على حساب المساهمين، لكن الأزمات تكشف تلك الممارسات السلبية كما في حالة شركة إنرون الأمريكية Enron، وكذا شركة الاتصالات Worldcom، والشركة الأوروبية للأغذية Parmalate والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقيها، بسبب الممارسات الاحتيالية والتجاوزات اللاأخلاقية فيها.[12]

فما جاء في قضية Enron أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محددة، إلا أن إدارة Enron لم تتقيد بها حيث غض مراجعهم الخارجي آرثر أندرسون الطرف عن عملية عدم التقييد[13] والتي أدت إلى إصدار القانون المعروف باسم Sarbanes – Oxley الذي أصدرته الحكومة الأمريكية في عام 2002، يلزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية التقي دبه وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة المؤسسات والذي أحدث تغييرات جوهرية على بيئة

[11]– علي السلمي، المرجع السابق، ص 14.

[12]– عبد المجيد كموش، دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات الآليات ونظام التشغيل، مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2018، ص 23.

[13]– نفس المرجع، ص 15.

الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص،[14] وكذلك كشفت الأزمات الاقتصادية هي الأخرى عن الفساد المتفشي في الكثير من المؤسسات والشركات، ومثال ذلك ما حدث في جنوب شرق آسيا في سنة 1997 وكذلك ما نتج عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والمتمثل في انهيار بنوك وشركات كبرى نتيجة الفساد الموجود بداخلها.

لقد أدى ذلك لاستعادة الدولة دورها في تنظيم أسواق المال وكذا مراقبة أنشطة الشركات، وضرورة تسجيل مكاتب المحاسبة والمراجعة، وإصرار هيئات سوق المال على التزام الشركات المسجلة فيها بمعايير الحوكمة.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة

للحوكمة أهمية االقتصادية وقانونية نفصل فيها على النحو التالي:

أولا: الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات

تشمل الأهمية الاقتصادية للشركات أهمية الحوكمة ذاتها، فهي لا تعد في حد ذاتها هدفا، وهدفها هو تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبكلفة معقولة، حيث أن هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة،[15] فالتي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مدراء بمستويات عالية الجودة، وتتعامل بشفافية بشكل يوحي لحملة الأسهم والمتعاملين معها بالثقة، وكذا يعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال.

كما تعد حوكمة الشركات ذات أهمية كذلك بالنسبة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين، إذ توفر هذه الأخيرة ضمان أكبر قدر ممكن من الطمأنينة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين، في تحقيق عائد مناسب عن استثماراتهم وتعظيم قيمة حملة الأسهم، والمحافظة على حقوقهم لاسيما حملة أقلية الأسهم، كما أنها تعمل على تخفيض تكلفة رأسمال الامر الذي يجعل الشركة أكثر استقطابا للمستثمرين.[16]

تمتد أهمية الحوكمة لتشمل أسواق رأس المال، حيث أن العمل على تبني معايير جيدة في الحوكمة يمكن أن تمتد فوائده إلى أسواق رأس المال، فتطبيق تلك المعايير سوف يعزز من كفاءة الأسواق، ويقدم

---

[14]– ظاهر شاهر القشي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثاني، 2005، ص 13.

[15]– حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات آلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة (تجربة ماليزيا نموذجا)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 52.

[16]– عبد المجيد كموش، المرجع السابق، ص 24.

المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أدائها.

أخيرا تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله، فهناك ارتباط وثيق بين الاثنين، فلا يمكن الناجمة عن ضعف الحوكمة لا تؤدي فقط إلى فشل الاستثمارات بل تمد لأبعد من ذلك فهي تؤدي لضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها، حيث أن المسألة لا تتعلق بمؤسسة معينة وإنما بالاقتصاد ككل، لذلك يتعين تحسين حوكمة الشركات الذي يعد مكسبا لكل من الشركة و لحملة الأسهم وبالطبع للاقتصاد الوطني، للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال، ومكسبا لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة خلال المدى الطويل، ومكسبا للاقتصاد الوطني من خلال النشاط المستمر والمستقر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل ظله.

يمكن للسياسات الفعالة لحوكمة الشركات أن تعمل على مساعدة الدول على جذب مستويات أكبر من الاستثمار، ومن ثم تدعيم تنمية القطاع الخاص فيها، وتهيئة بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة فحوكمة الشركات الجيدة مهمة لتطوير أسواق المال الداخلية، وتعمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مساندة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحديد طرق تحسين حوكمة الشركات فيها، وتتعاون مع أسواق الأسهم والمستثمرين المؤسسين ومراقبي أسواق المال وآخرين في إعداد الخطط الإصلاح على مستوى الدولة ومستوى الشركة ودعم التنفيذ عن طريق متابعة التقدم وتقييم الوضع.[17]

ثانيا: الأهمية القانونية لحوكمة الشركات

تتمثل الأهمية القانونية لحوكمة المؤسسات فيما يلي:

- قدرة المعايير التي تستند إليها حوكمة الشركات على الوفاء بكافة حقوق الأطراف المستفيدة في االشركة مثل: حملة الأسهم والمقرضين والعاملين...الخ.
- المساءلة المحاسبية لإدارات الشركات المختلفة.
- التأكيد التام على التفاعل بين الأنظمة الداخلية والخارجية لأعمال الشركات.
- العمل على الوصول لأفضل ممارسة للسلطة لأي شركة.
- العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد المالي والإداري.[18]

[17]– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، النشاط مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس، سبتمبر 2016، ص 48.

[18]– خضير عقبة، رضا زهواني، العيفة رحيمة، دراسة تحليلية لتطبيق الحوكمة في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 199.

- تعد القوانين والمعايير المنظمة للعمل الشركات إذ تنظم هذه الأخيرة العلاقة بين الأطراف.[19]
- تؤدي حوكمة الشركات للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنجم عن الممارسات السلبية، التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين أو القرارات والنظم الأساسية المنظمة للشركة.
- توفير الفعالية في آليات العمل وتدفق العمليات.
- توفير حد أعلى من الامتثال للقوانين والأنظمة المتبعة، بما يضمن مساءلة أفضل ونزاعات أقل.
- توفير البيئة المناسبة لدعم فرص الشركات في الحصول على رأس المال والتمويل.

يعمل على تطوير الأسواق المالية العامة والخاصة، وتخفف من تأثرها بالأزمات المالية.[20]

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

لمبادئ حوكمة الشركات اهمية في التوجه لإرساء قواعد الشفافية والإفصاح نبرزها في كل من منظمة التعاون الاقتصادي، ولجنة بازل ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات

تستهدف مبادئ حوكمة الشركات مساعدة الدول الأعضاء وحتى غير الأعضاء في جهودها الرامية لتقييم وتحسين نظمها القانونية والمؤسساتية في مجال الحوكمة، إلى جانب توفير خطوط إرشادية ومقترحات لأسواق الأوراق المالية، والمستثمرين، والشركات، والأطراف الأخرى التي تؤدي دورا في وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات،[21] نفصل في هذه المبادئ على النحو التالي:

أولا: مبدأ حقوق المساهمين

بمقتضى هذا المبدأ يتعين العمل على حماية حقوق المساهمين الذين يضمن حقوق الأقلية، التي عادة ما تهدر من خلال سيطرة كبار المساهمين على مجالس إدارة الشركة، ومن ثم السيطرة على الشركة.[22]

يتعين أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، وتشتمل هذه الأخيرة على ما يلي:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية.

---

[19]– مركز المشروعات الدولية الخاصة، المرجع السابق، ص 7.

[20]– نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات... سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، يناير 2003، ص 5.

[21]– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، ص 1، يوم: 2019/02/16، الساعة: 10:56

https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

[22]– خضير عقبة، رضا زهواني، العيفة رحيمة، المرجع السابق، ص 201.

- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.

-الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة: فمن حقهم الحصول على معلومات كافة القرارات الخاصة بالتغيرات الأساسية في الشركة من بينها:

- ✓ التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.
- ✓ طرح أسهم إضافية.
- ✓ أي تعديلات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين:كما يتعين إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت:

✓ المعلومات الكافية في التوقيت المناسب بتواريخ ومكان وجدول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة لتوفير المعلومات الكاملة في التوقيت المناسب عن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها.

✓ إتاحة فرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة لمجلس الإدارة، ولإضافة موضوعات لجدول أعمال الاجتماعات، على أن توضع حدود معقولة لذلك.

✓ يتعين أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يتعين أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانوا حاضرين أو بالإنابة.

- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- الحصول على حصص من أرباح الشركة.

- يتعين السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال، ويتسم بالشفافية.

-يجب ضمان الصياغة الواضحة والافصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضا على التعديلات غير العادية، مثل: عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، حيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم، كما التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقا لفئاتهم المختلفة.[23]

ثانيا: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار

[23]– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص ص6، 7.

– تحريشي جمانة، المرجع السابق، ص 129.

المساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم.

يجب معاملة المساهمون المنتمون لنفس الفئة معاملة متكافئة:

- يتعين أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمين يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين، وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم كما يجب أن تكون أية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت، موصفا لعملية تصويت من جنب المساهمين.
- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
- يتعين أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكفلة عملية التصويت.
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.
- يتعين أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم، قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.[24]

ثالثا: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يتعين أن يعمل في إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، ومن ثم فلما كان القانون أو اتفاقيات متبادلة تحمي مصالحهم، يتعين أن تتاح لهم فرصة للحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم،[25] وهناك مجموعة من الإرشادات التي يتعين الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وهي:

- يجب أن يسمح في حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الآداء.

– حينما يشارك أصحاب المصالح في الحوكمة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

– يجب احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة.

---

[24]– تحريشي جمانة، المرجع السابق، ص 8.

[25]– برسولي فوزية، بوزناق حسن، دراسة العلاقة بين مبادئ الحوكمة المؤسسية ومعايير التدقيق الداخلي في الشركات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، العدد الثالث، جوان 2019، ص 32.

– عندما يكفل القانون حماية المصلحة، يتعين أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.

– يتعين السماح بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.

– يتعين لأصحاب المصالح بما في ذلك أفراد العاملين وهيئات تمثيلهم أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.[26]

رابعا: الإفصاح والشفافية

الإفصاح والشفافية من المبادئ الهامة التي تقوم عليها الحوكمة، وذلك راجع لدوره في توفير المعلومات التي تحتاجها المستثمرون والهيئات، والتي على أساسها يتخذ هؤلاء قرارات الاستثمارية، فيتعين أن يضمن إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن تأسيس الشركة والنتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة، وحقوق الأغلبية...كما يتضمن المبدأ إعداد ومراجعة المعلومات، والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير جودة المعلومات المحاسبية والمالية.[27]

بناء على ما سبق بموجب هذا المبدأ توفر الشركة المعلومات والتقارير التي تمكن الأشخاص والهيئات من معرفة مركزها المالي، مع ذلك يبقى من حق الشركة حجب معلومات أخرى تراها ضرورية لمصلحة الشركة والشركاء والمساهمين.

يتعين أن يشمل الإفصاح عدة بيانات نذكرها على سبيل المثال لا الحصر وهي:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة
- حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويب
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.
- أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذين الرئيسيين ولمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
- عوامل المخاطر المنظورة
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية،

[26]– تحريشي جمانة، المرجع السابق، ص 129.

[27]– خضير عقبة، رضا زهواني، العيفة رحيمة، المرجع السابق، ص 202.

كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية، وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد تقديم القوائم المالية.

-يتعين أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.[28]

عرفت الشفافية المحاسبية بأنها:" مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفقا لمعايير الخاصة بإعدادها دوليا، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية، لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية".[29]

خامسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

يتعين أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

– يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

– حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فالمجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

– يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار كافة اهتمامات أصحاب المصالح.

يتعين أن يضطع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

✓ مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الانفاق

[28]– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 10.

[29]– خضير عقبة، رضا زهواني، العيفة رحيمة، المرجع السابق، ص 202.

الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.

✓ اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم، وفي حال الاقتضاء إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.

✓ مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسئولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

✓ متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوي صلة.

✓ ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطر والرقابة المالية، والالتزام بإحكام القوانين.

✓ متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.

✓ الإشراف على عملية والاتصالات.

✓ الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات

- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجرى ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

✓ يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح، ومن أمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية: التقارير المالية، وترشيح المسئولين التنفيذين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

✓ يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كافي لمباشرة مسؤولياتهم.

- كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.[30]

المطلب الثاني: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية في مجال حوكمة الشركات

وضعت لجنة بازل سنة 1999 تعليمات وإرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية أهمها:

- وضع مواثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه المؤسسات.

-وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها.

[30]– نفس المرجع، ص ص 11، 12.

- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.
- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.
- إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل: كبار المساهمين والإدارة العليا.
- ضرورة تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات.
-ضمان توفير ودفق مستمر للمعلومات المناسبة.[31]

المطلب الثالث: مبادئ مؤسسة التمويل الدولية في مجال حوكمة الشركات

سنة 2003 وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي:

- يجب أن تكون الممارسات داخل الشركات جيدة ومقبولة.
- إيجاد خطوات جديدة تضمن توفر أدوات تحكم الجيد الجديدة في الشركات.
- تقديم إسهامات أساسية لتطوير وتحسين أنظمة التسيير الجيد محليا.
- القيادة الجيدة.[32]

المبحث الثالث: الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات

نفصل في مختلف الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

يعد مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي أهم آليتين للحوكمة نبرزهما على النحو التالي:

أولا: مجلس الإدارة

يعتبره الباحثون في مجال حوكمة الشركات أحسن أداة لرقابة سلوك الإدارة، لحماية رأس المال المستثمر من سوء الاستعمال من خلال صلاحياته القانونية تعيين ومكافأة الإدارة، كما أنه يشارك في وضع إستراتيجية الشركة، الكشف عن نقاط القوة والضعف الموجودة فيها، اختيار المدير العام ومراقبة أدائه ...الخ، وقد أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه الموسوم بالمحاسبة عن المسؤولية بأن دور مجلس

[31]– بن عواق شرف الدين أمين، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري (تجارب دولية رائدة)، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد الثالث، العدد الثالث، جوان 2015، ص 147.

[32]– نفس المرجع، ص 147.

الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي،[33] فمجلس الإدارة هو المسؤول عن الحوكمة نجمل ذلك في النقاط التالية:

– وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط، والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها.

– وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة.[34]

– وضع سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالشركة،[35] ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

– وضع إجراءات لمنع الأشخاص في الشركة من استغلال المعلومات الداخلية، والسرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.

– وضع سياسة تفويض واضحة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضون وحدود الصلاحيات المفوضة إليهم.

– تعيين المدير العام للشركة وإنهاء مهامه.

– تحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية.

– إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام القوانين النافذة..

– مراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة، ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.

– وضع آلية لاستقبال الشكاوى.

– يقوم المجلس بتقييم لمدى التقدم الذي تحرزه الشركة، ويضمن كذلك أن عملها يسير بشكل سليم، والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين.

– وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها

[33]– بوقرة رابح، غانم هاجرة: المرجع السابق، ص 5.

[34]– نفس المرجع، ص 19.

[35] – يقصد بالإفصاح والشفافية عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وهي من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وهما أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق الحوكمة من عدمها داخل الشركات.

– نفس المرجع، ص 6.

بشكل سنوي.[36]

يشكل مجلس الإدارة لجان تساعده على القيام بأعماله منها:

– **لجنة التدقيق:**[37] تتكون من أعضاء مجلس الإدارة، مسؤوليتهم مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة، ويتولى دليل مكتوب تبيان مسؤولياتها وواجباتها، أبرزها ما يلي:

– مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة،

– التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي،

– مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها،

– المناقشة مع المدققين الخارجيين لأي تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق،

– المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها،

– الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي، ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها، وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة،

– القيام بالواجبات المكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي على علاقة بأعمال التدقيق والرقابة.

لجنة المكافآت: تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تقوم بوضع المكافآة للإدارة العليا ومجلس الإدارة ومن مهامها:

- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر.
- إعداد سياسة منح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

– إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي.[38]

ثانيا: التدقيق الداخلي

يقوم بالتدقيق الداخلي هيئة داخلية أو مدققين تابعين للشركة، لحماية أموالها وتحقيق أهداف الإدارة

---

[36]– راشيل بلاكمان، المرجع السابق، ص 11.

– هيئة الأوراق المالية، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، هيئة الأوراق المالية، عمان، د ط، د س، ص ص 7، 8.

[37]– عناني عبد الله، دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد السابع، جوان 2017، ص ص 247، 248.

[38]– هيئة الأوراق المالية، المرجع السابق، ص 8.

وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، وهنا عرف بأنه:" وظيفة تقييم مستقلة داخل التنظيم، تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة، ويتمثل هدف التدقيق الداخلي في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسئولياتهم بفعالية، وذلك بإعدادهم البيانات والمعلومات التحليلية وعمل الدراسات، وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة، بصدد الأنشطة التي تمت تدقيقها، وقد جاءت تسمية داخلية لهذا النوع من التدقيق بسبب كونها جزء من التنظيم الداخلي الإداري للشركة، ويقوم بها هيئة مختارة من بين موظفيها الذين تتوافر فيهم كفاءة خاصة ولديهم دراسة واسعة بكافة أوجه نشاط الشركة، وأساليب سير العمل بها في مختلف وحداتها وأقسامها".[39]

يستند التدقيق الداخلي لفحص أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصا منظما بقصد الخروج برأي محايد عن دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للشركة، ويؤدي التدقيق الداخلي دورا هام في الحوكمة لزيادته قدرة مساءلة الشركة والإدارة، ومن ثم زيادة المصداقية وتحسين سلوك الموظفين ومن ثم التقليل من مخاطر الفساد الإداري المالي.

وعليه فدور التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة يتمثل فيما يلي:

- التوسع في إجراءات تقييم الجوانب غير الملموسة من الرقابة مثل النزاهة والقيم الأخلاقية.
- تصميم إجراءات خاصة تضمن اكتشاف ما قد يحدث من حالات تحريف جوهري مقصود في كافة مواضيع التشغيل داخل الشركة.
- التوسع في تقييم مدى معقولية المسؤولية الاجتماعية للشركة، ومدى الالتزام بتنفيذ الأهداف الموضوعية .
- الاشتراك كعضو استشاري في عمليات إدارة المخاطر والتوسع في عمليات تقييمها، ومدى كفاية الأساليب والإجراءات الرقابية المطبقة في مواجهتها، وتوفير مستوى الضمان.
- تصميم إجراءات المراجعة ومدى الالتزام بمبادئ الحوكمة في مختلف مواضيع التشغيل.[40]
- نشاطها مستقل عن الإدارة التنفيذية نتيجة لتبعيته لمجلس الإدارة، كما أنه يقوم بعرض تقاريره على المجلس وعلى المساهمين عند الضرورة.
- نشاطها الموضوعي يتم من خلال أشخاص مهنيين ذوي خبرة ومهارة عالية لدعم وإرساء قواعد الشفافية.

التدقيق الداخلي أحد الدعائم الأساسية لنجاح الحوكمة ويمكننا إجمال ذلك فيما يلي:

[39]– برسولي فوزية، بوزناق حسن، المرجع السابق، ص 33.

[40]– محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص ص 91، 92.

- تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجين من خلال تحديد مجال المراجعة.
- تقييم النواحي المالية من خلال مراجعة أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية.
- التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعية.[41]

المطلب الثاني: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

يؤدي التدقيق الخارجي دورا كبيرا في الحوكمة الجيدة للشركات، فالمدققون الخارجيون يساعدون الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين عمليات الشركة، وبالنتيجة التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي، لأنه يهدف للتأكد من أن جميع العمليات المحاسبية المالية مسجلة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة، وبأن البيانات المالية المنشورة مطابقة للبيانات بالدفاتر، وبأن تقرير المدقق يشهد بعدالة تمثيل هذه البيانات لنتائج الأعمال عن فترة معينة، والمركز المالي في تاريخ معين.

لابد أن يكون المدقق الخارجي محايدا ومستقلا عن أعضاء مجلس الإدارة، وأن لا يكون مساهما فيها، وكذلك يتعين على الإدارة التنفيذية أن توفر للجنة التدقيق الخارجي كل الإحصائيات والمعلومات والبيانات الضرورية لتسيير العمل، وأن تمكنها من الاستعانة بالخبراء على نفقتها (أي المؤسسة) متى كان ذلك ضروريا.[42]

بالرجوع لأحكام القانون التجاري نجد بأنه قد أوكل مهمة التدقيق الخارجي بالنسبة لشركات المساهمة لمندوب الحسابات، الذي يعين من الجمعية العامة العادية للمساهمين، وقد يكون هذا الأخير واحدا أو أكثر ويتم اختيارهم من بين المهنيين المسجلين في جدول المصنف الوطني، لمدة 3 سنوات، وحدد القانون التجاري المهمة التي يقوم بها هؤلاء كالتالي:

- التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة.
- مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها.
- بالتدقيق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين بحسب كل حالة.
- التدقيق في الوثائق المرسلة للمساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.
- التصديق على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة وصحة ذلك.
- التحقيق فيما إذا تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

[41]– إبراهيم إسحق نسمان، المرجع السابق، ص ص 41، 49.

[42]– اللجنة الوطنية للحوكمة، مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، دون ذكر دار النشر، دون ذكر بلد النشر، 2009، ص 35.

- كما يجوز لهم أن يجروا طيلة السنة التحقيقات أو الرقابات التي يرونها مناسبة.[43]

حتى يؤدي المدقق الخارجي الهدف المنشود من عملية التدقيق حدد المشرع الجزائري قائمة بمجموعة من الأشخاص لا يمكن أن يعينوا كمندوبين للحسابات في شركة المساهمة، وهم:

- الأقرباء والأصاهر لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.
- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة، وأزواج القائمين بالإدارة، وأعضاء المديرين أو مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر 10/1 رأس مال الشركة أو إذا كانت هذه الشركة تملك عشر 10/1 رأس مال هذه الشركات.
- أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط مندوب الحسابات أجرة أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة.
- الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم وظائف مندوب الحسابات في أجل 5 سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.
- الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين، في أجل 5 سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.[44]

يعين مندوبو الحسابات لثلاثة سنوات مالية وتنتهي مهامهم بعد اجتماع الجمعية العامة العادية التي تفصل في حسابات السنة المالية الثالثة، وخلال مدة عملهم يطلعون مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة حسب الحالة بـ:

- عمليات المراقبة والتحقيق التي قاموا بها ومختلف عمليات السير التي أدوها.
- مناصب الموازنة والوثائق الأخرى المتعلقة بالحسابات التي يرون ضرورة إدخال تغييرات عليها، بتقديم كل الملاحظات الضرورية حول الطرق التقييمية المستعملة في إعداد هذه الوثائق.
- المخالفات والأخطاء التي قد يكتشفونها.
- النتائج التي تسفر عنها الملاحظات والتصحيحات أعلاه والخاصة بنتائج السنة المالية مقارنة بنتائج السنة

[43] – المادة 715 مكرر 4 من المرسوم التشريعي، رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993، ج ر عدد 27، الصادرة في 25 أفريل 1993، المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، ج ر عدد 101، الصادرة في 19 ديسمبر 1975.

[44]– المادة 715 مكرر 6 من المرسوم التشريعي رقم 08/93، المشار إليه سابقا.

المالية السابقة.[45]

الخاتمة:

في ختام دراستنا لموضوع **عن حوكمة الشركات ... مقاربة قانونية في المفهوم والآليات**، توصلنا لجملة من النتائج والاقتراحات نوجزها على النحو التالي:

أولا: النتائج

- موضوع حوكمة الشركات مرتبط بعديد القوانين على غرار: القانون المدني،[46] والقانون التجاري[47] المنظمين لأحكام الشركات، والقانون المنظم لبورصة القيم المنقولة،[48] وقانون ترقية الاستثمار،[49] ...الخ، الأمر الذي انعكس على إيجاد تعريف له، فعلى الرغم من أهمية الموضوع والدراسات التي حظي بها إلا أنه لم يوضع له تعريف موحد.

- تعد حوكمة الشركات أساسا مهما للدول لكي تعزز التنافسية، وتجذب رؤوس الأموال وتنمي القطاع الخاص وتشجع الاستثمار، وتحقيق الأهداف التالية:

- دعم تكافؤ الفرص بين الشركات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدولة.

- مكافحة الفساد والمحسوبية، والمحاباة بحيث يتم خلق بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة.

- تشجيع تنمية سوق رأس المال من أجل نمو القطاع الخاص.

- نجاح التوجه لحوكمة الشركات في الجزائر يتطلب العمل على مواجهات تحديات كبيرة، من شأنها أن تقوض الجهود المبذولة في هذا الصدد وهي: الفساد، والعمل على إرساء قواعد الديمقراطية وسيادة القانون، وإرساء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح.

ثانيا: الاقتراحات

[45] – المادتين 715 مكرر 7 و المادة 715 مكرر رقم 10 من نفس المرسوم التشريعي.

[46] – الأمر رقم 58/75، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/07، المؤرخ في 13 ماي 2007، ج ر عدد 31.

[47] – الأمر رقم 59/75، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، ج ر عدد 101، المعدل المتمم بالقانون رقم 20/15، المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، ج ر عدد 71.

[48]– المرسوم التشريعي رقم 10/93، المؤرخ في 23 ماي 1993، المتضمن بورصة القيم المنقولة، ج ر عدد 34، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10/96، المؤرخ في 10 جانفي 1996، ج ر عدد 3.المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/03، المؤرخ في 17 فيفري 2003، ج ر عدد 11.

[49]– القانون رقم 09/16، المؤرخ في 3 أوت 2016، المتضمن ترقية الاستثمار، ج ر عدد 46.

1. يتعين العمل على نشر أحدث المعلومات المتاحة عن المعايير والممارسات الموجودة في الشركات.

2. يتعين التوجه لإعداد إرشادات عامة، وتشريعات وأنظمة لحوكمة الشركات في الدول، والاستفادة من التجارب والممارسات المجسدة في هذا الصدد.

3. العمل على تحسين الحوكمة المؤسسية للمؤسسات العائد ملكيتها للدولة،وضمان تجسيد الشفافية والإفصاح فيها وفي الشركات.

4. يتعين العمل على تعزيز نمو سوق رأس المال من أجل ضمان نمو القطاع الخاص.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

- الأمر رقم 58/75، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/07، المؤرخ في 13 ماي 2007، ج ر عدد 31.

- الأمر رقم 59/75، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، ج ر عدد 101، المعدل المتمم بالقانون رقم 20/15، المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، ج ر عدد 71.

- المرسوم التشريعي رقم 10/93، المؤرخ في 23 ماي 1993، المتضمن بورصة القيم المنقولة، ج ر عدد 34، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10/96، المؤرخ في 10 جانفي 1996، ج ر عدد 3.المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/03، المؤرخ في 17 فيفري 2003، ج ر عدد 11.

- القانون رقم 09/16، المؤرخ في 3 أوت 2016، المتضمن ترقية الاستثمار، ج ر عدد 46.

– المرسوم التشريعي، رقم 08/93، المؤرخ في 25 أفريل 1993، ج ر عدد 27، الصادرة في 25 أفريل 1993، المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، ج ر عدد 101، الصادرة في 19 ديسمبر 1975.

ثانيا: الكتب

– اللجنة الوطنية للحوكمة، مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، دون ذكر دار النشر، دون ذكر بلد النشر، 2009.

- مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهي، غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل حوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، دون دار نشر، دون بلد نشر، دون سنة نشر.

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، النشاط مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس، سبتمبر 2016.

– نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات... سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، يناير 2003

– هيئة الأوراق المالية، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، هيئة الأوراق المالية، عمان، د ط، د س.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

–إبراهيم إسحق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، بحث مقدم استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

– محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

رابعا: المقالات

- برسولي فوزية، بوزناق حسن، دراسة العلاقة بين مبادئ الحوكمة المؤسسية ومعايير التدقيق الداخلي في الشركات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، العدد الثالث، جوان 2019.

- بن عواق شرف الدين أمين، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري (تجارب دولية رائدة)، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد الثالث، العدد الثالث، جوان 2015.

– تحريشي جمانة، حوكمة الشركات ... المفهوم والمبادئ، مجلة البدر، جامعة بشار، المجلد الرابع، العدد السادس، جوان 2012.

- حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات آلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة (تجربة ماليزيا نموذجا)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2018.

- خضير عقبة، رضا زهواني، العيفة رحيمة، دراسة تحليلية لتطبيق الحوكمة في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018.

– راشيل بلاكمان، ترجمة وجدي وهبه، حوكمة المؤسسات، مجلة روتس، مؤسسة تيرفند للتنمية، دون بلد الطبع، العدد 10، 2006.

– سالمي وردة، الاهتمامات التشريعية بحوكمة الشركات، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد الأول، العدد الثاني.

- ظاهر شاهر القشي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثاني، 2005

- عبد المجيد كموش، دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات الآليات ونظام التشغيل، مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2018.

- علي السلمي، حوكمة الشركات ... سبيل لمكافحة الفساد، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 23، يونيو – أغسطس 2009.

– عمامرة ياسمينة، تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية وتحديات تطبيقها في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة مسيلة، العدد الثاني، أفريل 2017.

- عناني عبد الله، دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد السابع، جوان 2017.

خامسا: أشغال الملتقيات

– بوقرة رابح، غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم والأهمية، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6، 7 ماي 2012.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، ص 1، يوم: 2019/02/16، الساعة: 10:56

https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf